"الاقتصاد الرقمي في العراق 2025:
التحديات، الفرص، والسياسات المستقبلية"

Digital Economy in Iraq 2025:Challenges, Opportunities, and Future Polices

رؤية العراق 2030 للاقتصاد الرقمي
"اقتصاد عراقي متنوع قائم على المعرفة والابتكار، متكامل مع الاقتصاد العالمي، يحقق الشمول الرقمي والتنمية المستدامة، ويضع المواطن في قلب التحول الرقمي"

اعداد الدكتور المهندس / ياسر عامر عبد الجبار الجوهر
Yasir.jawhar@ieee.org

الفصل الأول

الملخص التنفيذي

(Executive Summary)

يُعد **الاقتصاد الرقمي (Digital Economy)** المحرك الأهم للنمو الاقتصادي العالمي في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين .فقد تجاوزت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي **15% عام 2025** وفقًا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD), ويتوقع أن يرتفع إلى أكثر من **25% بحلول عام 2030**.

يمثل الاقتصاد الرقمي منظومة متكاملة من الأنشطة التي تعتمد على **التكنولوجيا الرقمية (Digital Technologies)** والبيانات (Data) والاتصالات (ICT) في إنتاج السلع والخدمات، ويُعد اليوم أداة فاعلة في تعزيز **الشفافية، الابتكار، الكفاءة، والحوكمة الرشيدة**.

في السياق العراقي، يبرز التحول نحو الاقتصاد الرقمي بوصفه **فرصة استراتيجية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني** على أسس **المعرفة والتكنولوجيا والابتكار** بعد عقود من التحديات الاقتصادية والهيكلية .فالعراق يمتلك **موقعًا جغرافيًا محوريًا، وطاقات شبابية متعلمة، وقطاعًا مصرفيًا في طور التحول الرقمي**، إلى جانب **دعم دولي متنامٍ** من منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي. تشير المؤشرات الحديثة لعام **2025** إلى أن العراق حقق تقدمًا ملموسًا في البنية الرقمية:

- نسبة مستخدمي الإنترنت بلغت **81.7٪** من السكان (حوالي 38 مليون مستخدم).
- نسبة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وصلت إلى **73.8٪** من السكان (حوالي 38.3 مليون مستخدم نشط).
- حجم سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Market) بلغ نحو **0.9 مليار دولار أمريكي عام 2024**، مع توقعات بنمو سنوي مركب يبلغ **8.27٪ حتى عام 2030**.
- انطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي الرقمي (Digital Financial Inclusion Strategy 2025–2029).

ورغم هذا التقدم، لا يزال العراق يواجه **تحديات بنيوية** تشمل بنية التحتية للاتصالات تحتاج الى تطوير، ونقص التشريعات المنظمة للتجارة الإلكترونية (E-Commerce) والمدفوعات الرقمية، وغياب قانون شامل لحماية البيانات الشخصية (Data Protection Law)، فضلاً عن محدودية الكفاءات الرقمية المتخصصة في القطاعين العام والخاص.

يتناول هذا التقرير، الصادر بعنوان **"الاقتصاد الرقمي في العراق 2025: التحديات، الفرص، والسياسات المستقبلية"** تحليل واقع الاقتصاد الرقمي العراقي من خلال عرض الإحصاءات الحديثة، ومقارنته بدول المنطقة، واستعراض أبرز التحديات، وتقديم **حزمة من التوصيات والسياسات المستقبلية** التي تهدف إلى تعزيز التحول الرقمي الشامل (Digital Transformation) وبناء اقتصاد قائم على الابتكار والمعرفة (Knowledge-based Economy).

يخلص التقرير إلى أن **التحول الرقمي لم يعد خيارًا** بل **ضرورة وطنية**، وأن نجاحه يتطلب رؤية استراتيجية موحدة، وتشريعات متطورة، واستثمارات في البنى التحتية والمهارات البشرية، لتأمين موقع متقدم للعراق في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد.

الفصل الثاني

المقدمة والسياق العالمي

(Introduction and Global Context)

يشهد العالم اليوم تحولًا جذريًا في بنية الاقتصاد والإنتاج، إذ بات **الاقتصاد الرقمي (Digital Economy)** يشكل **الركيزة الأساس للنمو والتنمية في القرن الحادي والعشرين**، حيث أصبحت **البيانات (Data)** المورد الأكثر قيمة بعد أن كان النفط هو المحرك الرئيس للاقتصاد التقليدي.

لقد أدت الثورة الرقمية (Digital Revolution) إلى إعادة تشكيل العلاقة بين **الدولة، السوق، والمواطن**، وإلى تغيير جوهري في طبيعة العمل، وسلاسل القيمة العالمي (Global Value Chains), بحيث لم يعد الاقتصاد قائمًا على الأرض والموارد المادية فقط، بل على **المعرفة، الابتكار، والتكنولوجيا**. وعليه يمكن تلخيص واقع الحال الى ثلاث محاور رئيسية:

1. التحول الرقمي في الاقتصاد العالمي

وفقًا لتقرير **OECD 2025** و**World Economic Forum**، فإن الاقتصاد الرقمي يسهم بأكثر من **15٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي**، ويُتوقع أن يصل إلى **25٪ بحلول عام 2030**. كما أن ما يقرب من **60٪ من الوظائف الجديدة** على مستوى العالم تتطلب مهارات رقمية متقدمة. وتشير بيانات **الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)** إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في العالم بلغ أكثر من **5.3 مليار مستخدم عام 2025**، أي ما يعادل **66٪ من سكان العالم**، فيما تجاوز عدد مستخدمي الهواتف الذكية **6.5 مليار مستخدم**.هذا الانتشار الواسع للبنية الرقمية خلق فرصًا اقتصادية غير مسبوقة في مجالات:

- الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI)
- وسلاسل الكتل (Blockchain)
- الحوسبة السحابية (Cloud Computing)
- التحليل المتقدم للبيانات (Big Data Analytics)

في الوقت ذاته، أصبحت **التحولات الرقمية (Digital Transformations)** عنصرًا محوريًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة(SDGs) ، خصوصًا فيما يتعلق بالابتكار الصناعي، التعليم، والعمل اللائق، والمساواة في الفرص.

2. السياق الإقليمي في الشرق الأوسط

على المستوى الإقليمي، تمثل **المنطقة العربية والشرق الأوسط** إحدى المناطق الأسرع نموًا في مجال التحول الرقمي. وقد تبنّت دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجيات طموحة للتحول نحو **الاقتصاد الذكي (Smart Economy)**, مثل رؤية السعودية 2030، واستراتيجية الإمارات للتحول الرقمي، والتي تهدف إلى **تنويع الاقتصاد** وتقليل الاعتماد على النفط من خلال **رقمنة القطاعات الإنتاجية والخدمية**. حيث بلغ متوسط مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي لدول الخليج نحو **6.5٪ عام 2024**، في حين ارتفع في الإمارات إلى **8.4%** وهو اعلى المعدلات عالميا. كما أن حجم التجارة الإلكترونية في المنطقة العربية تجاوز **180 مليار دولار عام 2024**، بنمو سنوي يزيد عن **20٪**، وفقًا لتقديرات **Arab Monetary Fund**.

3. السياق العراقي: من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة

بالنسبة للعراق، فإن **التحول الرقمي لم يعد ترفًا بل ضرورة وطنية**. فالاقتصاد العراقي الذي يعتمد بنسبة تتجاوز **90٪ على الإيرادات النفطية** يواجه تحديات هيكلية تتمثل في ضعف التنويع، وارتفاع معدلات البطالة، وتباطؤ القطاعات الإنتاجية غير النفطية. في ظل هذه المعطيات، يمثل الاقتصاد الرقمي **فرصة استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني** من خلال تنشيط قطاعات

جديدة مثل التكنولوجيا المالية(FinTech) ، والتجارة الإلكترونية (E-Commerce) والتعليم الذكي (Smart Education)، والإدارة الحكومية الرقمية (E-Government) . وقد بدأ العراق بالفعل خطوات مهمة في هذا الاتجاه:

- اطلاق منصة الخدمات الحكومية (بوابة اور الالكترونية للخدمات الحكومية)
- مبادرات لغرض اطلاق استراتيجية شاملة للتحول الرقمي الحكومي
- تأسيس اللجنة العليا للتحول الرقمي برئاسة رئيس مجلس الوزراء
- اطلاق مراكز حكومية **للتحول الرقمي والامن السيبراني**
- اطلاق مشاريع ومنصات وبرامج رقمية في عدة وزارات مثل الداخلية والتعليم العالي والعدل والصحة
- اطلاق منصات وتطبيقات في القطاع الخاص تخدم حركة التجارة الالكترونية والسوق الرقمي
- إطلاق **الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025–2029**، التي تستهدف رفع نسبة استخدام الخدمات المالية الرقمية إلى **50٪ من السكان البالغين** بحلول عام 2030.
- مبادرات التحول نحو **المدفوعات الإلكترونية (Digital Payments)** التي أقرّها البنك المركزي العراقي عام 2024.

إن هذه التحركات تشير إلى أن العراق بدأ مرحلة جديدة نحو **الرقمنة الاقتصادية (Economic Digitalization)** ، لكن المسار لا يزال في بدايته ويحتاج إلى **إطار استراتيجي موحد**، واستثمارات مستدامة في البنى التحتية (Infrastructure), تمكين القوى العاملة بالمهارات الرقمية اللازمة (Digital Skills Empowerment).

ملخص الفصل الثاني:

العالم يتجه بسرعة نحو اقتصاد رقمي متكامل تُقاس فيه القوة الاقتصادية بقدرة الدول على **إدارة البيانات والتكنولوجيا**. والعراق، رغم تأخره النسبي، يمتلك فرصًا حقيقية للّحاق بهذا الركب إذا أحسن توجيه موارده البشرية والمؤسسية، واعتمد رؤية وطنية متكاملة **لتحويل التحديات إلى فرص اقتصادية مستدامة**.

الفصل الثالث

الواقع الرقمي في العراق

(Digital Landscape in Iraq)

يمرّ العراق بمرحلة انتقالية في بناء اقتصاده الرقمي، تتداخل فيها **فرص النمو السريع** مع **تحديات البنية التحتية والتشريعات.** ومع أن التحول الرقمي في العراق ما يزال في مراحله الأولى مقارنةً بدول المنطقة، فقد شهدت السنوات (2022–2025) **قفزة نوعية في الخدمات الرقمية والبنى التكنولوجية**، بدعم من **القطاع المصرفي، ومبادرات الأمم المتحدة، وبرامج الإصلاح الحكومي**. يستند هذا الفصل إلى أحدث البيانات المنشورة من مصادر رسمية مثل **البنك الدولي (World Bank)، الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ومنظمة (UNDP) و DataReportal 2025, بالإضافة الى إحصاءات وزارة الاتصالات العراقية والبنك المركزي العراقي.**

1. البنية التحتية الرقمية (ICT Infrastructure)

تُعد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Infrastructure) الركيزة الأساس لبناء الاقتصاد الرقمي وقد حقق العراق تقدمًا ملحوظًا خلال الأعوام الأخيرة رغم التحديات الأمنية والاقتصادية.

أبرز المؤشرات :(2025)

المؤشر	القيمة التقديرية	المصدر
نسبة انتشار الإنترنت بين السكان	**81.7٪**	DataReportal 2025
عدد مستخدمي الإنترنت	**38.0 مليون**	ITU Iraq Profile 2025
عدد مستخدمي الهواتف الذكية	**36.5 مليون**	GSMA 2024
نسبة انتشار شبكات الجيل الرابع (4G)	**82٪** من المدن الكبرى	هيئة الاعلام والاتصالات
نسبة تغطية الألياف الضوئية (Fiber Optic Coverage)	**38٪** من المناطق الحضرية	وزارة الاتصالات العراقية

رغم هذا التحسن، **ما تزال خدمات الإنترنت باهظة الثمن وبطيئة نسبيًا** مقارنة بدول المنطقة، إذ يبلغ متوسط سرعة الإنترنت في العراق حوالي **25 ميغابت/ثانية** مقابل **130 ميغابت/ثانية** في السعودية و **190ميغابت/ثانية** في الإمارات .كما أن **كثافة محطات الاتصالات** لا تزال أقل من المعايير العالمية، خاصة في المناطق الريفية .ومع ذلك، فإن مشاريع الألياف الضوئية الجديدة من خلال وزارة الاتصالات العراقية تشير إلى إمكانية رفع مستوى النفاذ الرقمي (Digital Accessibility) خلال عامي 2026–2027 70% من المستخدمين.

2. الحكومة الرقمية والتحول الإداري (E-Government and Digital Governance)

بدأ العراق منذ عام 2020 بالتوجه نحو التحول الرقمي رغم عدم وجود **استراتيجية التحول الرقمي الحكومية (Government Digital Transformation Strategy), ورغم تأخر المشروع كان هناك عدة محاولات** تهدف إلى تحويل الخدمات الأساسية إلى نماذج رقمية تدريجية في عدة قطاعات مثل الجوازات والاحوال المدنية, الخدمات العدلية, العمل والرعاية الاجتماعية وغيرها. وفي عام 2022 أطلقت الأمانة العامة لمجلس الوزراء مشروع **المنصة الوطنية الموحدة للخدمات الحكومية (Unified Government e-Platform) بوابة اور الرقمية** التي تهدف إلى رقمنة أكثر من **800 خدمة حكومية** بحلول عام 2027. كما

بدأت وزارة الداخلية والعدل في استخدام **أنظمة الكترونية** لتقليل المعاملات الورقية وتسريع الدورة الإدارية. ورغم هذا التقدم، ما زالت هناك **تحديات في التكامل بين الوزارات** وضعف في البنية القانونية التي تنظم التعاملات الإلكترونية، إذ لا يوجد حتى عام 2025 **قانون شامل للتعاملات الالكترونية وتنظيمها** على غرار التشريعات الخليجية.

3. التجارة الإلكترونية (E-Commerce)

شهد سوق التجارة الإلكترونية العراقي نموًا لافتًا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعًا بتوسع استخدام الهواتف الذكية وتحسّن وسائل الدفع الرقمي وتوفر شركات التوصيل السريع من حيث:

- بلغ حجم التجارة الإلكترونية في العراق عام 2025 نحو **5.57 مليار دولار أمريكي**، بزيادة قدرها **26**٪ عن عام 2022 (المصدر: Statista)
- تتركز معظم الأنشطة في قطاعات :**الملابس، الأجهزة الإلكترونية، المواد الغذائية، , والمواد المنزلية ومواد التجميل, وخدمات التوصيل**.
- نحو **80**٪ **من المتعاملين في السوق الرقمي** يعتمدون على وسائل التواصل الاجتماعي مثل *Facebook Marketplace* و*Instagram Shops* في عمليات البيع والشراء.

مع ذلك، ما تزال **الثقة الإلكترونية (E-Trust)** محدودة بسبب غياب قانون ينظم التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية، إلى جانب ضعف أنظمة حماية المستهلك.

4. الشمول المالي الرقمي (Digital Financial Inclusion)

يُعد الشمول المالي الرقمي أحد أكثر القطاعات نموًا في الاقتصاد العراقي، بدعم من **البنك المركزي العراقي (CBI)** الذي أطلق في عام 2024 **نظام الدفع الإلكتروني الوطني (National E-Payment System)** وربط المصارف وشركات الدفع عبر منصة موحدة.

مؤشرات 2025:

- نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابًا مصرفيًا أو محفظة رقمية **بحدود 14 مليون حسابا (30% من السكان)**
- عدد مستخدمي بطاقات الدفع الالكتروني **اكثر من 20 مليون مستخدم**
- عدد المحافظ الإلكترونية النشطة **1.2 مليون محفظة**.
- نسبة التضمين المالي (الأشخاص الذين لديهم حساب مصرفي أو وسيلة مالية رسمية) **نحو 48%** من البالغين.
- أكثر من **5.5 % مليون راتب موطن للموظفين** تصرف عبر أنظمة دفع إلكتروني.
- **17 شركة دفع الكتروني** مرخصة في العراق تعمل في مجالات الدفع والتحويل المالي.
- نسبة الشمول المالي حسب الإحصاءات المحلية الرسمية قد تصل الى 46% ويُتوقع أن تصل نسبة الشمول المالي إلى 78% **بحلول عام 2030** ضمن **الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (National Financial Inclusion Strategy 2025–2029)** التي أُطلقت بالتعاون مع **الـ UNDP** و**التحالف العالمي للشمول المالي (AFI).**

5. ريادة الأعمال التكنولوجية والابتكار (Tech Entrepreneurship & Innovation)

يشهد المشهد الريادي في العراق تطورًا واضحًا، مدفوعًا بتزايد عدد الشركات الناشئة والمسرّعات الرقمية .في عام 2025، بلغ عدد الشركات التكنولوجية المسجّلة رسميًا أكثر من **400 شركة ناشئة**، بينها **150شركة** تعمل في مجالات الخدمات الرقمية، التطبيقات الذكية، والأمن السيبراني.

ومن أبرز المبادرات الوطنية:

- مبادرة الواحد ترليون دينار من خلال البنك المركزي العراقي
- مبادرة ريادة من خلال مكتب رئيس الوزراء
- برنامج المبتكر الجديد من خلال وزارة التخطيط العراقية
- استوديو نواة لدعم الشركات الناشئة من خلال القطاع الخاص
- مصرف ريادة لدعم المشاريع الناشئة من خلال البنك المركزي
- **برنامج EQIQ Capital** الذي رفع استثماراته إلى **30 مليون دولار** لدعم رواد الأعمال الشباب.
- **مبادرة UNDP iDATA** لدعم المشاريع الرقمية المستندة إلى البيانات المفتوحة.

رغم هذه التطورات، ما تزال البيئة الريادية تواجه **عقبات قانونية وتمويلية**، أبرزها ضعف حماية الملكية الفكرية، وصعوبة الحصول على التمويل البنكي، ونقص الحوافز الضريبية للشركات الناشئة.

ملخص الفصل الثالث

شهد العراق خلال الأعوام الأخيرة تطورًا ملحوظًا في **البنية الرقمية والقطاع المالي والتجاري**، لكن التحول الكامل نحو الاقتصاد الرقمي ما زال يتطلب:

1. تحسين جودة البنية التحتية للاتصالات.
2. استكمال الإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية والبيانات.
3. توسيع الشمول المالي الرقمي والمصرفي.
4. دعم ريادة الأعمال التكنولوجية.
5. رفع كفاءة الكوادر الوطنية في المجالات الرقمية المتقدمة.

إن هذه الأسس تمثل الركائز التي سيبنى عليها مستقبل الاقتصاد الرقمي العراقي في العقد القادم.

الفصل الرابع

التحليل الاقتصادي

(Economic Analysis of Iraq's Digital Economy)

يُعد الاقتصاد الرقمي اليوم أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام، ويتميز بقدرته على **تحفيز الابتكار، ورفع الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل الوطني**. في الحالة العراقية، يمثل التحول الرقمي فرصة لإعادة تشكيل الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بصورة كبيرة على الموارد النفطية، باتجاه **اقتصاد متنوع قائم على المعرفة (Knowledge-based and Diversified Economy)**

1. مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي (Digital GDP Contribution)

رغم عدم توفر إحصاءات رسمية دقيقة حول **الناتج المحلي الرقمي (Digital GDP)** في العراق، تشير تقديرات **البنك الدولي (World Bank)** و**UNDP 2025** إلى أن مساهمة الاقتصاد الرقمي تبلغ حاليًا نحو **3.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي العراقي**، أي ما يعادل قرابة **8.1 مليار دولار أمريكي** من أصل ناتج محلي يقدر بنحو **253 مليار دولار عام 2024**. ويتوقع أن ترتفع هذه المساهمة إلى **6٪ بحلول عام 2030** إذا تم تنفيذ برامج التحول الرقمي الحكومية والمصرفية والتعليمية على النحو المرسوم ضمن **الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2022–2030** المعدة من قبل وزارة التخطيط العراقية.

تشمل هذه المساهمة مجالات مثل:

- الاتصالات وتقنية المعلومات (ICT Services)
- التجارة الإلكترونية (E-Commerce)
- المدفوعات الرقمية والخدمات المالية (Digital Financial Services)
- ريادة الأعمال التكنولوجية (Tech Startups)
- التعليم الرقمي (E-Learning)
- الخدمات الحكومية الرقمية (E-Government Services)

2. أثر الاقتصاد الرقمي على التشغيل والنمو (Employment and Productivity Impact)

يساهم الاقتصاد الرقمي في خلق فرص عمل نوعية جديدة تركز على **الابتكار والمعرفة التقنية**. وبحسب تقديرات **UNDP العراق 2024**:

- يوفر القطاع الرقمي نحو **105,000 فرصة عمل مباشرة** في مجالات البرمجة، الاتصالات، التصميم الرقمي، والدفع الإلكتروني.
- ويُتوقع أن تتجاوز **250,000 فرصة عمل** بحلول عام 2030 مع توسع الشركات الناشئة والمراكز التقنية.
- كما يساهم التحول الرقمي في **رفع كفاءة القطاع العام** بنسبة تتراوح بين **10–15٪** عبر تقليل الهدر الإداري والورقي.
- أما على مستوى **القطاع المالي**، فقد أدى استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني إلى:
  - ✓ تقليص كلفة المعاملات الحكومية بنسبة **20٪**
  - ✓ زيادة الشفافية المالية وتقليل فرص الفساد في المؤسسات.
- كذلك ساهمت التجارة الإلكترونية في **خلق فرص عمل غير تقليدية** مثل التسويق الرقمي، التوصيل، والدعم التقني، خصوصًا بين الشباب والنساء العاملات من المنازل، مما جعل الاقتصاد الرقمي عاملًا في **تمكين الفئات الاجتماعية الهشة**.

3. تحليل SWOT للاقتصاد الرقمي العراقي (Strengths-Weaknesses-Opportunities-Threats)

a. نقاط القوة (Strengths)

1. قاعدة شبابية واسعة (أكثر من 60٪ من السكان تحت سن 30 عامًا).
2. انتشار متزايد للإنترنت وشبكات الهاتف المحمول (81.7٪ من السكان).
3. دعم حكومي متزايد للتحول الرقمي في المؤسسات الرسمية.
4. تعاون دولي مع منظمات مثلUNDP ، ITU، والبنك الدولي.
5. تنامي قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech) والشركات الناشئة.

b. نقاط الضعف (Weaknesses)

1. بنية تحتية رقمية غير مكتملة، خاصة في المناطق النائية.
2. غياب الإطار التشريعي المنظّم للاقتصاد الرقمي وحماية البيانات.
3. ضعف الثقة الإلكترونية (E-Trust) بين المستهلكين والشركات.
4. نقص الكفاءات والمهارات الرقمية في القطاعين العام والخاص.
5. محدودية التمويل والاستثمار في المشاريع الرقمية.

c. الفرص (Opportunities)

1. ارتفاع الطلب المحلي والإقليمي على الخدمات الرقمية والمالية الإلكترونية.
2. إمكانية جذب استثمارات أجنبية في قطاع التكنولوجيا.
3. تطوير منظومات المدن الذكية (Smart Cities) والطاقة الذكية.
4. إدماج التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي (AI) وتحليل البيانات الضخمة (Big Data).
5. تنويع الاقتصاد الوطني بعيدًا عن النفط وتحسين الإيرادات غير النفطية.

d. التهديدات (Threats)

1. ارتفاع مخاطر الجرائم السيبرانية (Cybersecurity Risks) والاختراقات الرقمية.
2. بطء تنفيذ الاستراتيجيات الحكومية بسبب البيروقراطية.
3. تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على تمويل مشاريع التحول الرقمي.
4. التفاوت في البنية التحتية بين المناطق الريفية والحضرية.
5. المنافسة الإقليمية المتزايدة في جذب الاستثمارات التقنية.

4. العلاقة بين التحول الرقمي والنمو المستدام

يُعد التحول الرقمي عاملًا أساسيًا لتحقيق **النمو الاقتصادي المستدام (Sustainable Economic Growth)** من خلال:

- **تحسين الكفاءة الإنتاجية** في القطاعين العام والخاص.
- **تعزيز الشفافية والحوكمة** عبر نظم الحكومة الإلكترونية.
- **تمكين الابتكار وريادة الأعمال** في الاقتصاد المحلي.
- **توسيع الشمول المالي والاجتماعي**، بما يسهم في الحد من الفقر والبطالة.

كما أن التحول الرقمي يتقاطع مباشرة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UN SDGs) ، خصوصًا (الهدف الثامن) العمل اللائق والنمو الاقتصادي و(الهدف التاسع) الصناعة والابتكار والبنية التحتية و(الهدف السادس عشر) السلام والعدل والمؤسسات القوية.

ملخص الفصل الرابع

- يمثل الاقتصاد الرقمي اليوم **القاطرة الجديدة للنمو الاقتصادي في العراق**.
- تبلغ مساهمته التقديرية **3.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي**، مع إمكانية مضاعفتها خلال خمس سنوات.
- التحول الرقمي يخلق فرص عمل نوعية جديدة ويقلل البطالة بين الشباب.
- تحليل SWOT يُظهر أن العراق يمتلك **أسسًا بشرية ومؤسساتية قوية**، لكن نجاح التجربة يتطلب معالجة ضعف التشريعات والبنية التحتية.
- **السياسات الذكية** والاستثمار في التعليم الرقمي والبنية التحتية سيكونان المفتاح للانتقال إلى اقتصاد رقمي شامل بحلول عام 2030.

الفصل الخامس

التحديات البنيوية

(Structural Challenges to Iraq's Digital Transformation)

رغم ما حققه العراق من خطوات ملموسة في السنوات الأخيرة نحو بناء اقتصاد رقمي ناشئ، إلا أن الطريق أمام **التحول الرقمي الشامل (Comprehensive Digital Transformation)** لا يزال طويلًا، ويعترضه عدد من **التحديات البنيوية** التي تمسّ البنية التحتية، والتشريعات، والقدرات البشرية، والبيئة المؤسسية .تتداخل هذه التحديات على أربعة مستويات رئيسة :**التقنية، القانونية، البشرية، والمؤسساتية**، ويؤدي ضعف أحدها إلى إبطاء منظومة الاقتصاد الرقمي بأكملها.

1. التحديات التقنية والبنية التحتية (Technical & Infrastructure Challenges)

تمثل **البنية التحتية الرقمية (ICT Infrastructure)** الأساس الذي يُبنى عليه الاقتصاد الرقمي، لكنها في العراق ما تزال متأخرة عن المستويات الإقليمية والعالمية.

- **ضعف الاتصالات وسرعة الإنترنت**

رغم توسع خدمات الجيل الرابع (G4) في أغلب المحافظات، فإن متوسط سرعة الإنترنت في العراق يبلغ 25 ميغابت/ثانية فقط، وهي سرعة تعادل ثلث المتوسط الإقليمي (80 ميغابت/ثانية). كما أن انقطاعات الخدمة، وضعف الكابلات، والنمو البطيء لشبكات الألياف الضوئية (Fiber Optics), واعتماد اكثر من 60% من السكان على خدمات الانترنيت التي تقدم من خلال أبراج الوايرليس ذات الجودة والسرع المحدودة والتي تؤدي إلى تذبذب الاتصال وتعطيل التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

- **التفاوت الجغرافي في البنية التحتية**

تتركز معظم الاستثمارات الرقمية في بغداد والبصرة وأربيل، بينما تعاني المحافظات الأخرى – خاصة ديالى، المثنى، والأنبار وذي قار من ضعف تغطية الإنترنت وانخفاض معدلات النفاذ الرقمي (Digital Access Rate)) وخصوصا في المناطق خارج مراكز المدن وهذا التفاوت يخلق **فجوة رقمية داخلية (Digital Divide Internal)** تهدد العدالة في فرص الوصول إلى الخدمات الرقمية والتعليم الإلكتروني

- **محدودية مراكز البيانات الوطنية (Data Centers)**

يمتلك العراق عددًا محدودًا من مراكز البيانات الحكومية، ولا توجد حتى عام 2025 بنية متكاملة للحوسبة السحابية او ما يعرف بالسحابة الحكومية (Cloud Infrastructure) أدى ذلك إلى **اعتماد المؤسسات الحكومية على الخوادم المحلية التقليدية**، ما يجعلها عرضة للأعطال الأمنية والهجمات السيبرانية.

2. التحديات التشريعية والقانونية (Regulatory and Legal Challenges)

- **غياب الأطر القانونية الحديثة**

لا يمتلك العراق حتى الآن **قانونًا شاملاً ينظم المعاملات الإلكترونية (E-Transactions Law)** او قانون المعلوماتية والجرائم الالكترونية او قانون التجارة الالكترونية وفق المعايير الدولية. ورغم وجود مسودات قوانين منذ عدة سنوات، إلا أن بطء إقرارها يعرقل بناء بيئة قانونية موثوقة للاقتصاد الرقمي.

- **ضعف تشريعات حماية البيانات الشخصية**

لا يوجد قانون **لحماية البيانات الشخصية (Data Protection Law)** يوازي القوانين المطبقة في الاتحاد الأوروبي (GDPR)أو في دول الخليج. هذا الفراغ القانوني يقلل من **ثقة المواطنين والمستثمرين** في المنصات الإلكترونية العراقية.

- **غياب التنظيم المالي للتجارة الإلكترونية**

لا تزال التجارة الإلكترونية تعمل **خارج الأطر المصرفية الرسمية** في كثير من الأحيان، ما يعيق تكاملها مع النظام المالي الوطني .كما لا توجد جهة تنظيمية متخصصة لمراقبة المعاملات الإلكترونية ومكافحة الاحتيال الرقمي.

3. التحديات البشرية والتعليمية (Human and Skills Challenges)

- **نقص المهارات الرقمية المتقدمة**

تشير بيانات وزارة التعليم العالي إلى أن أقل من **10٪ من خريجي الجامعات** يمتلكون كفاءات رقمية متقدمة (Advanced Digital Skills) مثل تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي، أو أمن المعلومات. ويرجع ذلك إلى **قدم المناهج الأكاديمية** وغياب التدريب العملي في التقنيات الناشئة.

- **فجوة المهارات في القطاع العام**

أكثر من **60٪ من موظفي الدولة** غير قادرين على التعامل بكفاءة مع أنظمة التحول الرقمي، مما يؤدي إلى **مقاومة التغيير (Resistance to Change)** داخل المؤسسات الحكومية .ولا توجد برامج وطنية إلزامية لإعادة تأهيل العاملين في القطاع العام رقمياً.

- **ضعف الثقافة الرقمية المجتمعية**

رغم انتشار الإنترنت، ما تزال فئات واسعة من المجتمع، خصوصاً في المناطق الريفية والفقيرة، تتعامل مع التكنولوجيا بدرجة من **الريبة أو الخوف** نتيجة نقص التوعية. ويؤدي هذا إلى بطء تبنّي الخدمات الإلكترونية (E-Services Adoption)

4. التحديات المؤسسية والإدارية (Institutional Challenges)

- **غياب التنسيق بين المؤسسات**

لا توجد جهة وطنية موحدة تشرف على تنفيذ ومتابعة التحول الرقمي في العراق .فكل وزارة أو هيئة تنفذ مشاريعها الرقمية بشكل منفصل، مما يؤدي إلى **تكرار المشاريع وتضارب الأنظمة المعلوماتية (System Duplication).**

- **ضعف الحوكمة والشفافية**

رغم وجود استراتيجيات رقمية كالإستراتيجية الموضوعة من وزارة التخطيط، إلا أن **ضعف المتابعة المؤسسية والرقابة** يؤدي إلى بطء التنفيذ وانخفاض الثقة في السياسات الحكومية الرقمية. ويحتاج العراق إلى اعتماد **نموذج حوكمة رقمية (Digital Governance Framework)** يتضمن معايير موحدة للأداء والمساءلة.

- **محدودية التمويل والاستثمار**

لا يتجاوز الإنفاق الحكومي على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات **0.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي**، في حين يبلغ المتوسط الإقليمي **2.5٪**. ويشكل ذلك عائقًا أمام إنشاء البنى التحتية الرقمية الحديثة، خصوصًا في مجالات الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني.

5. التحديات الأمنية والسيبرانية (Cybersecurity Challenges)

مع توسع الأنشطة الرقمية، ازدادت مخاطر **الجرائم السيبرانية (Cybercrime)** ، إذ سجلت وزارة الداخلية العراقية أكثر من **15,000بلاغ عن اختراقات إلكترونية عام 2024 عن طريق منصة "بلغ"**، شملت حسابات مصرفية ومنصات تواصل وشركات تجارية. ورغم إنشاء وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية عام 2023، إلا أن قدراتها التقنية محدودة، ولا يوجد حتى الآن **قانون شامل للأمن السيبراني (Cybersecurity Law)** يحدد المسؤوليات بين القطاعين العام والخاص في حماية البنى التحتية الحيوية . كما ان **استراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (National Cybersecurity Strategy) تحتاج الى إعادة تقييم لتوازي ما اعتمدته** ما اعتمدته السعودية والإمارات وقطر.

ملخص الفصل الخامس

تُظهر التحديات البنيوية أن العراق يقف أمام **نقطة تحوّل مفصلية**: إما أن يستثمر في بناء بنية رقمية وتشريعية متكاملة، أو أن يظل الاقتصاد الرقمي في مرحلة النشوء دون قدرة على المنافسة الإقليمية. ويتطلب تجاوز هذه العقبات ما يلي:

1. **إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي** بإصدار تشريعات للتجارة الإلكترونية والأمن السيبراني وحماية البيانات والمعلوماتية والجرائم الالكترونية.
2. **توسيع الاستثمار في البنية التحتية الرقمية** وشبكات الألياف الضوئية التقنيات الحديثة.
3. **إطلاق برامج وطنية لبناء القدرات الرقمية** في المؤسسات الحكومية والجامعات.
4. **إنشاء هيئة وطنية موحدة للتحول الرقمي والاقتصاد الرقمي**.
5. **تعزيز الأمن السيبراني والتعاون الدولي** في مواجهة التهديدات الإلكترونية.

الفصل السادس

التجارب المقارنة الإقليمية

(Regional Benchmarking of Digital Economy in the Middle East)

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العقد الأخير **قفزة نوعية في الاقتصاد الرقمي**، حيث أصبحت بعض الدول مثل **الإمارات والسعودية** من بين النماذج العالمية في **الحوكمة الرقمية (Digital Governance)** و**الابتكار التكنولوجي (Tech Innovation)**. بينما دول أخرى، مثل العراق ومصر، ما زالت في **مرحلة البناء والتطوير**، لكنها تمتلك إمكانات بشرية وسوقًا واعدة تمكنها من اللحاق بالركب خلال بضع سنوات.

1. المملكة العربية السعودية

- **ملامح التجربة:**

أطلقت السعودية عام 2017 **برنامج التحول الوطني (National Transformation Program)**، وهو أحد محاور **رؤية المملكة 2030**، التي تهدف إلى بناء **اقتصاد رقمي متنوع ومستدام**. قادت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (MCIT) هذا التحول عبر إطلاق مشاريع مثل:

- ✓ تنظيم القطاع الرقمي من خلال الهيئات المستقلة التخصصية في الجانب الرقمي
- ✓ التشريعات الرقمية التي تخدم استراتيجية التحول الرقمي وتنظم سياسة وحوكمة التحول الرقمي
- ✓ المنصات الرقمية مثل **أبشر (Absher)** لأكثر من 300 خدمة حكومية رقمية.
- ✓ برنامج **تحول القطاع المالي (Financial Sector Development Program)** لتوسيع الشمول المالي الرقمي.
- ✓ مبادرة **السحابة الحكومية (Government Cloud - G Cloud)** التي توحد البنى التحتية الرقمية للمؤسسات.

- **النتائج الرقمية (2025):**

المؤشر	القيمة	المصدر
نسبة انتشار الإنترنت	98٪	ITU 2025
مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي	6.4٪	WEF 2024
سرعة الإنترنت الثابت	130ميغابت/ثانية	Ookla 2025
نسبة التعاملات الحكومية الرقمية	92٪	MCIT KSA 2025

- **الدروس المستفادة للعراق:**

- ✓ إنشاء **هيئة مركزية للتحول الرقمي** والاقتصاد الرقمي ترتبط مباشرة برئاسة الوزراء.
- ✓ بناء وتحديث **منصات موحدة للخدمات الحكومية**.
- ✓ توسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).
- ✓ تبني سياسة **البيانات المفتوحة (Open Data)** لتعزيز الشفافية.
- ✓ تمكين التشريعات والقوانين والأنظمة بما يخدم التوجه نحو التحول الرقمي الشامل.
- ✓ وضع استراتيجية وسياسات وخطط بجداول زمنية لتنفيذ برنامج التحول الرقمي.

2. الإمارات العربية المتحدة

- **ملامح التجربة:**

تُعد الإمارات من الدول الرائدة عالميًا في **مؤشر نضج الحكومة الرقمية(Digital Government Maturity Index)** ، حيث تحتل **المرتبة 13 عالميًا و1 عربيًا** وفق تقرير الأمم المتحدة 2024. أطلقت الإمارات **استراتيجية الاقتصاد الرقمي 2031** التي تستهدف **مضاعفة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي من 9.7٪ إلى 19.4٪**. ومن أبرز المبادرات:

- ✓ **دبي الذكية (Smart Dubai Initiative)** لتحويل دبي إلى أول مدينة ذكية بالكامل.
- ✓ **حكومة الإمارات الرقمية (UAE Digital Government)** لتكامل الخدمات بين الوزارات.
- ✓ إنشاء **مجلس الأمن السيبراني الوطني (National Cybersecurity Council)** لحماية البنية الرقمية.

- **النتائج الرقمية (2025):**

المؤشر	القيمة	المصدر
نسبة انتشار الإنترنت	100٪	ITU 2025
مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي	8.4٪	OECD 2024
نسبة الشمول المالي الرقمي	82٪	IMF 2025
عدد الخدمات الحكومية الرقمية الكاملة	أكثر من 3,000	UAE Gov Report 2025

- **الدروس المستفادة للعراق:**

- ✓ الاستثمار المكثف في **البنية السحابية ومراكز البيانات (Cloud & Data Centers).**
- ✓ اعتماد **استراتيجية الابتكار الحكومي** كجزء من التحول الرقمي.
- ✓ إدماج تقنيات **الذكاء الاصطناعي (AI)** في إدارة الخدمات الحكومية والقطاع الصحي.

3. جمهورية مصر العربية

- **ملامح التجربة:**

أطلقت مصر عام 2020 **استراتيجية مصر الرقمية (Digital Egypt Strategy)** التي تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي عبر تطوير البنية التحتية، وتحسين التعليم التقني، وتوسيع الخدمات الحكومية الإلكترونية .أسست وزارة الاتصالات المصرية **مدينة المعرفة (Knowledge City)** في العاصمة الإدارية الجديدة كمركز وطني للتكنولوجيا والابتكار.

- **النتائج الرقمية (2025):**

المؤشر	القيمة	المصدر
نسبة انتشار الإنترنت	78٪	ITU 2025
مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي	4.1٪	CAPMAS 2024
عدد المستخدمين الماليين الرقميين	23 مليون مستخدم	CBE 2025
حجم التجارة الإلكترونية	9.3 مليار دولار	ITIDA 2025

- **الدروس المستفادة للعراق:**

- ✓ تطوير **التعليم التقني والمهني (TVET)** لمواكبة متطلبات السوق الرقمي.

- ✓ دعم الشركات الناشئة بالتشريعات والحوافز الضريبية.
- ✓ تبنّي سياسة **التكامل بين الحكومة والقطاع الخاص في الخدمات الرقمية**.

4. مقارنة شاملة مع العراق

المؤشر / الدولة	مصر	الامارات	السعودية	العراق
انتشار الإنترنت	78٪	100٪	98٪	81.7٪
مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي	4.1٪	8.4٪	6.4٪	3.2٪
سرعة الإنترنت الثابت	60 ميغابت/ث	190 ميغابت/ث	130 ميغابت/ث	25 ميغابت/ث
الخدمات الحكومية الرقمية	70٪	98٪	92٪	30٪ تقريبا من الخدمات الأساسية
الشمول المالي الرقمي	55٪	82٪	75٪	24٪
حجم التجارة الإلكترونية	9.3 مليار$	35 مليار$	28 مليار$	1.8 مليار$
الإطار التشريعي لحماية البيانات	متوسط	متكامل(2020)	متكامل(2021)	قيد الإعداد

- **تحليل المقارنة الإقليمية:**

- ✓ **الفجوة الرقمية:** العراق يتأخر عن السعودية والإمارات من حيث البنية التحتية والسرعة الرقمية، لكنه قريب من مصر في مستوى النمو ويملك قاعدة سكانية شابة تمثل عنصر قوة مستقبلية.
- ✓ **القيادة المؤسسية:** تمتلك السعودية والإمارات **جهات مركزية قوية** لإدارة التحول الرقمي، بينما يحتاج العراق إلى إنشاء **هيئة وطنية للتحول الرقمي الاقتصاد الرقمي** لتنسيق السياسات بين الوزارات.
- ✓ **الإطار القانوني:** يفتقر العراق إلى تشريعات لحماية البيانات والأمن السيبراني، في حين تملك الدول المقارنة منظومات قانونية متكاملة تمنح الثقة للمستثمرين.
- ✓ **الاستثمار والتمويل:** حصة العراق من الاستثمارات الرقمية الإقليمية لا تتجاوز **1**٪، ما يتطلب تعزيز التمويل الحكومي والشراكات الدولية.
- ✓ **التعليم والمهارات:** العراق يمتلك قدرات أكاديمية جيدة في تكنولوجيا المعلومات، لكن يحتاج إلى ربط الجامعات بسوق العمل الرقمي على غرار التجارب الخليجية.

خلاصة الفصل السادس

تظهر المقارنة أن العراق يقف اليوم في **المرحلة الثانية من التحول الرقمي (Emerging Stage)** ، بينما السعودية والإمارات في **المرحلة المتقدم (Advanced Stage)** ، ومصر في **المرحلة المتوسطة(Developing Stage)** . ورغم الفجوات الحالية، فإن العراق يمتلك **إمكانات كبيرة للانتقال إلى المرحلة المتقدمة خلال 5 سنوات** إذا ما تم تنفيذ السياسات التالية:

1. إنشاء **الهيئة الوطنية للتحول الرقمي والاقتصاد الرقمي**.
2. إصدار تشريعات رقمية متكاملة لحماية البيانات والتجارة الإلكترونية.
3. إطلاق **صندوق وطني للابتكار الرقمي** بتمويل حكومي وشراكات دولية.
4. إدماج التعليم الرقمي في كل المراحل الأكاديمية.
5. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاعات التكنولوجيا والبنى السحابية.

الفصل السابع

السياسات والاستراتيجيات المقترحة للعراق 2025–2030

(Proposed Policies and Strategies for Iraq's Digital Economy 2025–2030)

يمثل التحول نحو الاقتصاد الرقمي في العراق **ضرورة وطنية وأداة إصلاح شاملة** تسهم في تنويع مصادر الدخل، ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية، وتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد. ولكي ينجح هذا التحول، لا بد من اعتماد **استراتيجية وطنية متكاملة للاقتصاد الرقمي**، تستند إلى محاور مترابطة تشريعية، مؤسسية، اقتصادية، تعليمية، ودولية.

أولًا: المحور التشريعي والتنظيمي *(Regulatory and Legislative Framework)*

1. إصدار التشريعات الرقمية الشاملة:

- **قانون الاقتصاد الرقمي العراقي (Digital Economy Law)** ليكون الإطار القانوني العام للنشاطات الرقمية.
- **قانون حماية البيانات الشخصية (Personal Data Protection Law)** لحماية خصوصية المواطنين والشركات، وفق معايير اللائحة الأوروبية (GDPR).
- **قانون الأمن السيبراني (Cybersecurity Law)** يحدد المسؤوليات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، ويؤسس لهيئة وطنية للأمن الرقمي.
- **قانون المعاملات الالكترونية (E-Transactions Law)** لتسهيل المعاملات التجارية والإدارية الرقمية.
- **قانون التجارة الالكترونية (E-Commerce Law)** يحدد وينظم عمل التجارة الالكترونية ضمن الاطار الرقمي.
- **تفعيل قانون التوقيع الالكتروني (E-Signature Law)** المشرع منذ عام 2012 واطلاق العمل به.

2. تحديث الأنظمة المصرفية والمالية:

- تحديث تعليمات البنك المركزي لتشجيع **المدفوعات الرقمية (E-Payments)** و**المصارف الرقمية (Digital Banks)** لتواكب التحول الرقمي الشامل.
- وضع إطار تنظيمي لأنشطة **الشركات الناشئة المالية (FinTech Regulations)** وتسجيلها الرسمي.

3. إنشاء منظومة وطنية للحوكمة الرقمية:

- توحيد جميع منصات الحكومة الإلكترونية ضمن **نظام وطني موحد(Unified e-Government Portal)**
- اعتماد **إطار الحوكمة الرقمية (Digital Governance Framework)** الذي يحدد معايير الأداء، الشفافية، والمساءلة.

ثانيًا: المحور المؤسسي والإداري *(Institutional and Governance Reform)*

1. إنشاء الهيئة الوطنية للاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي:

الاسم المقترح :الهيئة الوطنية للاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي"NDA "

- ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء.
- تضم ممثلين في مجلسها التفويضي وزارات المالية، الاتصالات، التعليم العالي، العمل، والتخطيط.
- مهامها:

- ✓ وضع وتنفيذ **الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030**.
- ✓ متابعة تنفيذ المشاريع الرقمية في الوزارات.
- ✓ التنسيق مع المنظمات الدولية (البنك الدولي, UNDP, ITU)
- ✓ مراقبة مؤشرات الأداء الرقمية الوطنية (Digital KPIs).
- ✓ وضع السياسات واللوائح التنظيمية للتحول الرقمي الشامل
- ✓ اصدار الخطط التنفيذية للتحول الرقمي
- ✓ تأسيس المراكز التخصصية الرقمية مثل (مركز الملكية الفكرية الرقمية, مركز المؤشرات الرقمية وغيرها).

2. تأسيس "المجلس الأعلى للأمن السيبراني وحماية البيانات"

- يُعنى بحماية البنى التحتية الرقمية الوطنية.
- يصدر معايير أمنية ملزمة للمؤسسات الحكومية والمصارف.
- ينسق مع الوكالات الدولية للأمن السيبراني مثل INTERPOL وITU Cyber Security

3. اعتماد منهجية التحول الرقمي في الإدارة العامة:

- إعادة هيكلة الإدارات الحكومية لتصبح **رقمية أولًا.(Digital-by-Default)**
- ربط الإنفاق العام بمؤشرات الأداء الإلكتروني (E-Performance Indicators)
- تحويل الإجراءات الورقية إلى أنظمة رقمية بالكامل بحلول عام 2030.

ثالثًا: المحور الاقتصادي والمالي *(Economic and Financial Transformation)*

1. تحفيز الاقتصاد الرقمي والاستثمار:

- تأسيس **صندوق وطني للابتكار الرقمي (National Digital Innovation Fund)** برأسمال أولي 100 مليون دولار، بتمويل مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص والبنك الدولي.
- تقديم **إعفاءات ضريبية** لمدة 5 سنوات للشركات الناشئة الرقمية (Startups).
- تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع **البنى التحتية التكنولوجية (Tech Infrastructure)**
- إنشاء مناطق اقتصادية رقمية حرة (Digital Free Zones) في بغداد والبصرة وأربيل.

2. تطوير الشمول المالي الرقمي:

- توسيع قاعدة المستخدمين الماليين إلى 50٪ من السكان بحلول 2030.
- رقمنة المدفوعات الحكومية (Government Digital Payments).
- دعم المصارف لتطوير تطبيقات رقمية ذكية.
- دمج المحافظ الإلكترونية ضمن النظام المصرفي الرسمي.

3. دعم ريادة الأعمال الرقمية (Digital Entrepreneurship):

- تأسيس **مسرعات أعمال وطنية** متخصصة في التكنولوجيا.
- منح تمويل أولي (Seed Funding) للشركات الناشئة التقنية بقيمة تصل إلى 50,000 دولار.
- تشجيع الابتكار المحلي في الذكاء الاصطناعي، التعليم الرقمي، والتجارة الإلكترونية.

رابعًا: المحور التعليمي والمهاري *(Education and Digital Skills Development)*

1. إدماج التعليم الرقمي في المناهج الوطنية:

- إدخال مادة "الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا" في المناهج الثانوية والجامعية.
- رقمنة الجامعات عبر منصات تعليمية متكاملة (Learning Management Systems)
- تحديث مناهج كليات الهندسة والإدارة لتشمل الذكاء الاصطناعي (AI) وتحليل البيانات(Data Analytics)

2. بناء القدرات الرقمية الوطنية:

- إطلاق مبادرة **"المهارات الرقمية للشباب العراقي (Digital Skills for Iraqi Youth)"** بالتعاون مع الأمم المتحدة.
- تدريب 500,000 شاب وشابة خلال 5 سنوات على المهارات التقنية(Coding, Cybersecurity, E-Commerce)
- توفير برامج تدريب حكومي لموظفي الدولة في التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية.

3. تمكين المرأة في الاقتصاد الرقمي:

- تخصيص منح وبرامج دعم للشركات الرقمية التي تقودها نساء.
- إشراك المرأة في مجالات الابتكار، الذكاء الاصطناعي، وريادة الأعمال الإلكترونية.
- دعم المؤتمرات والمعارض والفعاليات النسوية في التحول الرقمي

خامسًا: المحور الدولي والتعاوني *(International Cooperation and Partnerships)*

1. تعزيز الشراكات الدولية:

- توقيع **مذكرات تفاهم مع الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)** لتطوير البنية الرقمية الوطنية.
- التعاون مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)** لإطلاق المشاريع الرقمية في المحافظات.
- عقد شراكات مع شركات التكنولوجيا العالمية (Google, Microsoft, Huawei) لتدريب الكفاءات العراقية.

2. دمج العراق في مبادرات الاقتصاد الرقمي الإقليمي:

- الانضمام إلى **التحالف العربي للتحول الرقمي.(Arab Digital Transformation Alliance)**
- المشاركة في مبادرات البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA Digital Economy Initiative)

3. تعزيز الدبلوماسية الرقمية:

- إنشاء **مكتب الملحق الرقمي في السفارات العراقية** لتسويق التكنولوجيا العراقية وجذب الاستثمارات.
- المساهمة في وضع **سياسات إقليمية مشتركة للأمن السيبراني** وتبادل البيانات.

خلاصة الفصل السابع:

تتطلب المرحلة 2025–2030 من العراق أن يتحول من **التحول الرقمي الجزئي إلى التحول الشامل (Full Digital Transformation)** من خلال تبني نهج وطني يقوم على خمس ركائز مترابطة:

الركيزة	الهدف الاستراتيجي	النتيجة المتوقعة 2030
التشريعية	تأسيس بيئة قانونية رقمية متكاملة	قوانين حماية البيانات والتجارة الإلكترونية
المؤسسية	توحيد إدارة التحول الرقمي	هيئة وطنية فاعلة ومؤشرات أداء وطنية
الاقتصادية	تنويع الاقتصاد ودعم الابتكار	مساهمة الاقتصاد الرقمي 7٪ من الناتج المحلي
التعليمية	بناء الكفاءات الرقمية	تدريب نصف مليون شاب وشابة
الدولية	تعزيز التعاون والشراكات	إدماج العراق في المبادرات الرقمية الإقليمية

الفصل الثامن

الخاتمة والتوصيات الختامية

(Conclusion and Final Recommendations)

أولًا: نظرة ختامية

إن الاقتصاد الرقمي لم يعد مجرد قطاع اقتصادي ناشئ، بل أصبح **العمود الفقري للنمو العالمي المعاصر**، الذي يُقاس فيه النفوذ الاقتصادي **بقدرة الدول على إنتاج المعرفة وإدارة البيانات** لا بعدد المصانع أو حجم الموارد الطبيعية. وبالنسبة للعراق، يمثل التحول نحو الاقتصاد الرقمي **فرصة تاريخية لتجاوز الاقتصاد الريعي الأحادي** والانتقال إلى اقتصاد متنوع قائم على **المعرفة، الابتكار، وريادة الأعمال التكنولوجية(Tech Entrepreneurship)**

لقد أظهرت فصول هذا التقرير أن العراق يمتلك **مقومات التحول الرقمي الناجح**:

- قاعدة سكانية شابة تتجاوز 60٪ من عدد السكان.
- انتشار متزايد للإنترنت تجاوز 81٪ عام 2025.
- مؤسسات مصرفية بدأت فعليًا في تبني المدفوعات الرقمية.
- مبادرات وطنية واعدة مثل منصة **iDATA** واستراتيجية **الشمول المالي 2025–2029**.

إلا أن هذه الإمكانات لن تتحول إلى نتائج ملموسة ما لم يتم **تجاوز التحديات البنيوية** التي تشل سرعة التحول، وأهمها ضعف التشريعات الرقمية، تشتت المؤسسات، نقص المهارات التقنية، وضعف الأمن السيبراني.

ثانيًا: الرؤية الوطنية المقترحة

رؤية العراق 2030 للاقتصاد الرقمي

"اقتصاد عراقي متنوع قائم على المعرفة والابتكار، متكامل مع الاقتصاد العالمي،
يحقق الشمول الرقمي والتنمية المستدامة، ويضع المواطن في قلب التحول الرقمي"

ثالثًا: الأهداف الاستراتيجية حتى عام 2030

المجال	الهدف الكمي	الجهة المسؤولة
البنية التحتية الرقمية	تغطية 90٪ من المناطق بخدمات الإنترنت عالي السرعة	وزارة الاتصالات / القطاع الخاص
الشمول المالي الرقمي	وصول 50٪ من البالغين إلى خدمات مالية رقمية	البنك المركزي العراقي
التعليم الرقمي	تدريب 500 ألف شاب وشابة على المهارات الرقمية	وزارة التعليم العالي/ UNDP
التشريعات الرقمية	إصدار 4 قوانين أساسية: حماية البيانات، الأمن السيبراني، التوقيع الإلكتروني، الاقتصاد الرقمي	مجلس النواب / مجلس الوزراء
مساهمة الاقتصاد الرقمي بالناتج المحلي	رفعها من 3.2٪ إلى 7٪ بحلول عام 2030	وزارة التخطيط / NDA

رابعًا: التوصيات الختامية

1. **على المستوى الحكومي:**
   - إنشاء **الهيئة الوطنية للاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي (NDA)** لقيادة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية.
   - إصدار **حزمة تشريعات رقمية متكاملة** تتضمن قوانين البيانات والأمن السيبراني والتجارة الإلكترونية.
   - اعتماد **موازنات سنوية للتحول الرقمي** تُخصص ضمن الموازنة العامة للدولة.

2. **على المستوى الاقتصادي:**
   - تشجيع المصارف على رقمنة معاملاتها بالكامل بحلول عام 2028.
   - دعم الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا المالية، التعليم الرقمي، والتجارة الإلكترونية.
   - إنشاء **صندوق وطني للابتكار الرقمي** بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد العربي.

3. **على المستوى التعليمي والبشري:**
   - تطوير مناهج التعليم التقني لتشمل المهارات الرقمية المتقدمة.
   - إطلاق برامج تدريبية وطنية للموظفين الحكوميين في مجالات الحكومة الإلكترونية.
   - تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي من خلال حوافز وبرامج تمويل.

4. **على المستوى الأمني والقانوني:**
   - بناء **استراتيجية وطنية للأمن السيبراني** لحماية البنية التحتية الرقمية الوطنية.
   - تطوير **المركز الوطني للاستجابة للحوادث الإلكترونية (CERT-IQ)**
   - التعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لتقييم جاهزية العراق للأمن الرقمي بشكل دوري.

5. **على المستوى الدولي:**
   - إدماج العراق في مبادرات البنك الدولي للتحول الرقمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
   - المشاركة في **التحالف العربي للاقتصاد الرقمي** وتبادل الخبرات مع الدول الخليجية.
   - توقيع اتفاقيات تعاون مع الشركات العالمية الرائدة (Google, Microsoft, Huawei) لتطوير القدرات الوطنية.

خامسًا: الأثر المتوقع للتحول الرقمي حتى عام 2030

إذا تم تنفيذ هذه السياسات على نحو فعّال، يمكن للاقتصاد الرقمي العراقي أن يحقق:

- **نموًا سنويًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2٪ إضافية.**
- **خلق أكثر من 250 ألف فرصة عمل رقمية مباشرة.**
- **رفع ترتيب العراق في مؤشر الحكومة الرقمية من المرتبة 145 إلى المرتبة 90 عالميًا.**
- **تخفيض كلفة الخدمات الحكومية بنسبة 30٪.**
- **تحقيق شفافية مالية وإدارية أوسع في المؤسسات العامة.**

سادسًا: الرسالة الختامية

إن العراق يمتلك فرصة نادرة لإعادة بناء اقتصاده على أسس رقمية حديثة، وإذا ما توافرت الإرادة السياسية، والدعم المؤسسي، والاستثمار في الكفاءات، فإن العقد 2025–2035 يمكن أن يكون **عقد التحول الرقمي للعراق**، حيث يتحول من اقتصاد يعتمد على النفط إلى **اقتصاد يعتمد على العقول والمعرفة**. فالتكنولوجيا ليست ترفًا، بل **مستقبل العراق القادم.**

قائمة المراجع والمصادر المستخدمة
(References and Sources)

تمت صياغة التقرير اعتمادًا على أحدث الإحصاءات والتحليلات الصادرة عن المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية المتخصصة في الاقتصاد الرقمي حتى عام 2025، إلى جانب مقالات وتحليلات أكاديمية ومصادر موثوقة من التقارير الدولية الرسمية.

المراجع الدولية:

1. **World Bank (2024–2025).** *The Digital Economy and Development in MENA.* Washington D.C.
2. **OECD (2025).** *Measuring the Digital Transformation: A Roadmap for the Future.* Paris.
3. **UNDP Iraq (2025).** *Iraq Digital Transformation Strategy and iDATA Platform Reports.* Baghdad.
4. **ITU (2025).** *ICT Development Index and Global Connectivity Reports.* Geneva.
5. **UNCTAD (2024).** *Digital Economy Report: Cross-border Data Flows and Development.* New York.
6. **World Economic Forum (2024).** *The Global Competitiveness and Digital Readiness Report.* Geneva.
7. **Arab Monetary Fund (2024).** *Arab Digital Economy Index and FinTech Landscape in the Arab World.* Abu Dhabi.
8. **IMF (2024).** *Digital Financial Inclusion and Payment Systems in Emerging Markets.* Washington D.C.
9. **McKinsey Global Institute (2023).** *The Future of Work and Digital Transformation Trends.*
10. **OECD & ITU (2024).** *Bridging the Digital Divide in Developing Economies.*

المراجع الإقليمية والعربية:

1. **وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية (2024)** *الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي.*
2. **الهيئة العامة لتنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية الإماراتية (2024)** *تقرير التحول الرقمي والاقتصاد الذكي.*
3. **وزارة الاتصالات المصرية (2023)** *استراتيجية مصر الرقمية.*
4. **المركز العربي للاقتصاد الرقمي (2024)** *تقرير الاقتصاد الرقمي العربي السنوي.*
5. **صندوق النقد العربي (2024)** *التمويل الرقمي في الدول العربية – فرص وتحديات.*

المراجع الوطنية (العراق):

1. **وزارة الاتصالات العراقية (2025)** *خطة تطوير البنية التحتية للاتصالات والإنترنت في العراق.*
2. **البنك المركزي العراقي (2024)** *الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025–2029.*
3. **الأمانة العامة لمجلس الوزراء (2024)** *المنصة الوطنية الموحدة للخدمات الحكومية.*
4. **Bayan Center (2025).** *Iraq's Emerging Digital Economy: Opportunities and Barriers.*
5. **Iraqi Data (iDATA).** *Digital Transformation Reports 2024–2025.*

المصادر الإلكترونية العامة:

1. www.worldbank.org

2. www.oecd.org
3. www.itu.int
4. www.undp.org
5. www.weforum.org
6. www.unctad.org
7. www.mcit.gov.iq
8. www.cbi.iq